



## تقرير المحكمة بشأن التكامل إنهاء أنشطة المحكمة في بلدان الحالات

### أولاً- المقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية ICC-ASP/11/Res 6 بشأن التكامل، الذي يشير في ديباجته أنه "[...] ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الكيفية التي ستنهي بها المحكمة أنشطتها في بلدان الحالات وأنه من شأن استراتيجيات الخروج الممكنة أن توفر التوجيه عن كيفية مساعدة بلد الحالة على الاضطلاع بالإجراءات القضائية الوطنية عندما تُنهي المحكمة أنشطتها في حالة معينة."<sup>١</sup> وطلب القرار إلى المكتب أن يواصل الحوار مع المحكمة بشأن التكامل، بما في ذلك عن "استراتيجيات الخروج والمسائل ذات الصلة."<sup>٢</sup> وطلب من المحكمة أن "تقدّم تقريراً، حسب الاقتضاء، في الدورة الثانية عشرة للجمعية."<sup>٣</sup>

٢- وفي أحدث تقاريره بشأن التكامل، أبرز المكتب أنه "في المستقبل، [...] يمكن أن تشمل استراتيجيات الخروج عنصر التكامل وأن تساهم في التصدي لظاهرة الفجوات المتبقية في مجال الإفلات من العقاب. وإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في الوقت المناسب، إلى تناول المسائل المتعلقة بالتركة ذات الصلة، مثل الحفاظ على تأثير المحكمة في النظام القضائي الوطني وتطويره، حيثما كان ذلك مناسباً، مع مراعاة الدروس المستفادة من ولايات قضائية دولية أخرى، في حوار مع الجمعية."<sup>٤</sup>

٣- ويهدف هذا التقرير إلى المساهمة في هذه المناقشات الجارية. وعلى وجه الخصوص، يرمي التقرير إلى ما يلي:  
○ توضيح معنى إنهاء أنشطة المحكمة والمصطلحات الأخرى ذات الصلة (مثل القضايا المتبقية، والتركة) في السياق المحدد للمحكمة الجنائية الدولية؛

○ مناقشة جدوى المحاكم الدولية الأخرى وخبرات المحاكم؛

<sup>(١)</sup> ديباجة القرار 6 ICC-ASP/11/Res.

<sup>(٢)</sup> القرار 6 ICC-ASP/11/Res. الفقرة الموضوعية ٧

<sup>(٣)</sup> لقرار 6 ICC-ASP/11/Res. الفقرة الموضوعية ١٠

<sup>(٤)</sup> الفقرة ٢٠، من تقرير المكتب عن التكامل، ICC-ASP/11/24

○ توفير أساس ومنبر لتبادل المعلومات لمزيد من المناقشات داخل المحكمة وبين المحكمة والدول الأطراف من أجل تطوير المزيد من الاستراتيجيات والسياسات والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين.

### ثانياً- الإنهاء في سياق المحكمة الجنائية الدولية

٤- يُعدّ إنهاء أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في بلدان الحالات مسألة معقّدة. إذ إنّ المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة دائمة ذات طابع فريد، وبهذه الصفة، قد لا ينطبق على المحكمة الجنائية الدولية في حدّ ذاتها العديد من المسائل المحددة المتصلة باستراتيجيات الإنهاء التي تنطبق على المحاكم المخصّصة. بيد أنّ تجارب المؤسسات القضائية الجنائية الدولية المؤقتة قد توفر اعتبارات مفيدة إن هي كُيّفت وفقاً لسياق المحكمة الجنائية الدولية.

٥- ويتعيّن النظر في المسائل المتعلقة بالإنهاء في سياق ولاية كلّ مؤسسة بالتحديد. إذ إنّ الولاية تشكّل الأساس القانوني للأنشطة القضائية التي تضطلع بها المؤسسة،<sup>(٩)</sup> والتي بدورها تقود الأنشطة التشغيلية (مثل جلسات المحكمة، والبعثات الرسمية، والحضور الميداني، ومشاركة الضحايا، والتوعية، وحماية الشهود وما إلى ذلك).

٦- وُستنتج من القيود الزمنية التي تنطوي عليها ولايات العديد من المحاكم والمحاكم الجنائية الدولية أو المدوّلة - مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الخاصة بلبنان والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا - أنه من المتوقع أن تُنهي هذه المؤسسات أنشطتها في نهاية المطاف وتزول. ولتحقيق هذا الخروج بطريقة منظمة، وُضعت استراتيجيات إنهاء الأنشطة من قِبل بعض هذه المؤسسات.

٧- ففي حالة كلّ من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وُضعت استراتيجيات إنهاء الأنشطة من خلال المشاورات بين المحاكم ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصفها الهيئة الأمّ لهما. وفي نهاية المطاف، تمّ تحديد مواعيد صارمة لإنهاء التحقيقات. وقامت المحكمة الخاصة لسيراليون بصياغة استراتيجية للخروج في عام ٢٠٠٥ بناء على طلبٍ من الجمعية العامة للأمم المتحدة.<sup>(١٠)</sup>

٨- من الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك استراتيجية لإنهاء أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ككل، نظراً لكونها مؤسسة دائمة. ومع ذلك، فحتى عند التركيز على حالات معيّنة، ينبغي مراعاة اعتبارات مختلفة.

٩- لا يحدّد نظام روما الأساسي مسبقاً الحالات التي يتعيّن التحقيق فيها. ويتمّ تحديد الحالات من قبل مكتب المدعي العام، بناء على قرار من المدعي العام، مع مراعاة أي معلومات عن الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة، بما في ذلك المعلومات الواردة من الأفراد أو الجماعات أو الدول أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية؛ أو بعد إحالة من إحدى الدول الأطراف أو من مجلس الأمن. فيقوم مكتب المدعي العام بتقييم ما إذا كان هناك ما يبرر فتح تحقيق بموجب النظام الأساسي، على النحو المبين في المادة ٥٣ (١) (أ) - (ج).

١٠- وتمنح مرحلة الفحص التمهيدي فرصةً للمكتب لضمان تحقيق أهداف نظام روما الأساسي ويمكن أن تعزز الشروع في الإجراءات الوطنية بطريقة فعالة للغاية من حيث التكلفة. ويمكن للدول والمنظمات ذات الصلة إدراج المعلومات المحصّلة من مكتب المدعي العام كعنصر من العناصر المستخدمة من أجل تعزيز جهود المساءلة في الوقت المناسب على المستوى الوطني - مع الاحترام الواجب لمبدأ الملكية الوطنية. ويتجنّب تدخل المحكمة بهذه الطريقة، لن تبقى هناك حاجة إلى معالجة المسائل الأكثر تعقيداً المتعلقة بإنهاء الأنشطة والتي تنشأ في سياق التحقيقات.

<sup>٩</sup> يستعمل مصطلح "الأنشطة القضائية" هنا بمعناه الواسع، ويتضمّن مثلاً التحقيقات.

<sup>١٠</sup> A/59/816-S/2005/350 ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

١١- قد تنظر المحكمة في عدد من (التحقيقات في مختلف) الحالات في نفس الوقت. وقد يحكم القضاة بدورهم استناداً إلى البارامترات القضائية في حالة معينة في سياق الإجراءات أمام المحكمة. وقد تكون الحالات مفتوحة (تتعلق بجرائم مزعومة ارتكبت منذ تاريخ معين) أو محدّدة في الزمان (تتعلق بجرائم مزعومة ارتكبت في الفترة من تاريخ بدء معين، وتاريخ انتهاء معين). وفي كلتا الحالتين، لا ينصّ الإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية على أي حدّ لعدد الحالات التي يمكن لمكتب المدعي العام أن يعرضها أمام المحكمة - إنهما مسألة تُركت لتقدير الادعاء العام<sup>٧</sup>. وعلاوة على ذلك، ليس هناك مبدئياً ما يستبعد إمكانية توسيع النطاق الزمني أو غيره في الحالة القائمة.

١٢- لا ينص نظام روما الأساسي ولا القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على التقادم عن الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة. وهذا هو مصدر قوة متميزة تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية، بمعنى أن الأفراد الذين يخضعون لأوامر الاعتقال المعلقة لا يمكنهم أن يتوقعوا لقضاياهم أن تتلاشى وتزول<sup>٨</sup>. وعلاوة على ذلك، يمكن من حيث المبدأ تقديم قضايا إضافية ناشئة عن الحالة إلى المحكمة بعد فترة طويلة من ارتكاب الجرائم المزعومة - بما في ذلك استناداً إلى الأدلة المقدّمة أثناء المحاكمات.

١٣- بمجرد أن تُحال القضية إلى المحكمة، تظل هذه القضية قيد نظر المحكمة إلى أن يتم التخلص قضائياً من القضية، بواسطة رأي بشأن المقبولية من قبل المحكمة الجنائية الدولية، أو حكم نهائي أو قرار أدى إلى تبرئة أو إدانة، أو إنهاء القضية عن طريق وسائل أخرى. وفي حين تسعى المحكمة إلى إجراء جميع الإجراءات في أسرع وقت ممكن، لا توجد حدود زمنية لمدة الإجراءات القضائية.

١٤- وحتى بعد إصدار الحكم في قضية، تظلّ المحكمة مسؤولة عن المسائل من قبيل الإشراف على تنفيذ الأحكام، وعلى ما يجري من حماية وإدارة الشهود، والطلبات المقدمة من الدول للحصول على أدلة المحكمة، وإعادة النظر في الإدانات أو الأحكام.

١٥- والخلاصة أنّ الإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية لا يتضمّن أحكاماً تتعلق بالانتهاء رسمياً من أنشطة المحكمة في حالة أو في قضية معينة. فالانتهاء من الأنشطة القضائية في إطار المحكمة الجنائية الدولية يختلف كثيراً عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي يتعيّن عليها النظر في كيفية الاضطلاع بوظائف معينة تتعلق بالولاية الأساسية لهذه المحاكم عندما ينتهي وجود هذه المؤسسات. أما وظائف المحكمة وولايتها فيما يتعلق بحالة أو بقضية معينة، فتظلّ خاضعة لأحكام صريحة في نظام روما الأساسي. فكون المحكمة مؤسسة هو سمة أساسية لقدرتها على إصدار أحكام بشأن هذه المهام القائمة.

١٦- ولا يُقلّل هذا الاستنتاج من ضرورة النظر في عدد من القضايا المماثلة لتلك التي شكلت جزءاً من استراتيجيات الانتهاء المؤسسات الجنائية الدولية المخصّصة. في حين أن الوضع أمام المحكمة الجنائية الدولية قد لا يُغلق أو ينتهي من الناحية القانونية، فإن تقلّص مشاركة المحكمة الجنائية الدولية في بلد معين يثير عدداً من الاعتبارات العملية، من حيث التخطيط الداخلي للمحكمة وكذلك فيما يتعلق بعلاقة المحكمة مع الولايات الوطنية والمجتمعات المحلية المتضررة. وفي سياق هذه الاعتبارات، سوف تستفيد المحكمة من تجارب المحاكم المدوّلة حسب الاقتضاء.

<sup>٧</sup> ومع ذلك، فإن بدء التحقيقات تلقائياً، وإصدار أوامر القبض أو الحضور، مسائل تظل خاضعة لإذن قضائي، ويتم البتّ أي طعن في اختصاص المحكمة فيما يتعلق بحالة معينة من قبل القضاة.

<sup>٨</sup> تعدّ قضية المدعي العام ضد بوسكو تناغاندًا مثالاً حيث زادت الأنشطة القضائية من جديد، بما في ذلك التحقيقات، بعد مانت قد بدأت تباطأً، وذلك نتيجة تنفيذ أمر اعتقال صدر عدّة سنوات من قبل.

### ثالثاً- عناصر استراتيجيات الإنهاء وجدواها في سياق المحكمة الجنائية الدولية

١٧- توصف استراتيجيات الانتهاء من المحاكم الدولية أو المدوّلة عموماً على أنها تشمل العناصر الرئيسية الثلاثة التالية:<sup>٩</sup>

(أ) استراتيجيات إنهاء أنشطة المحكمة: (الأعمال القضائية والإدارية الأساسية الذي أُنجِز قبل مواعيد الانتهاء أو الاختتام، بما في ذلك التخطيط للقضايا المتبقية؛

(ب) الوظائف المتبقية (مجموعة من المهامّ القضائية والإدارية الأساسية التي يجب تنفيذها بعد الانتهاء، إذ إن ولاية المحكمة الجنائية لا تنتهي بإصدارها الأحكام النهائية)؛

(ج) المسائل المتعلقة بالتركة (مشاريع طويلة الأجل بعد الانتهاء، والتي تبدأ قبل إغلاق المؤسسة، مثل التوعية والجهود المؤسسية وبناء القدرات، تهدف إلى ترك أثر إيجابي دائم على المجتمعات المحلية المتضررة ونظم العدالة الجنائية الخاصة بها).

١٨- وسوف تناقش أدناه أهمية كل مجال من المجالات الثلاثة في سياق المحكمة الجنائية الدولية ولموضوع هذا التقرير:

#### (أ) المسائل المتعلقة بإنهاء أنشطة المحكمة

١٩- لقد سبق بيان معنى إنهاء الأنشطة في سياق المحكمة الجنائية الدولية أعلاه. وإن كان إغلاق الحالة بالمعنى القانوني مسألة معقدة، فمن الواضح أن المحكمة تهدف في كل حالة إلى الإنهاء التدريجي لأنشطة التحقيق والادعاء والقضاء في نهاية المطاف. من شأن هذا بدوره أن يدفع إلى تخفيض الأنشطة التشغيلية للمحكمة في بلد الحالات بشكل تدريجي، بما يشمل بصورة خاصة العمليات الميدانية وهو ما يُبحث بمزيد من التفصيل أدناه. ويشكل هذا بالمعنى الواسع الإطار المتعلق بمسائل الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية الذي سوف يتطلب تخطيطاً ملائماً في سياق العمليات الشاملة للمحكمة.

٢٠- فالعديد من المسائل المتعلقة بالإنجاز التي تواجهها المؤسسات المؤقتة، مثل الجداول الزمنية المتوقعة للإجراءات المتبقية، أو تقليص حجم الموظفين وما يتعلق بذلك مخاطر "هجرة الأدمغة"، تمثل تحديات كبيرة بإدارة الهيئات المخصصة وميزانيتها، لها صلة محدودة للمحكمة الجنائية الدولية، أو يمكن تكييفها بسهولة أكبر من قبل المحكمة كمؤسسة دائمة.

٢١- وبالأخص ليس هناك حاجة لوضع أي آلية خاصة لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية وهو ما مثل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الانتهاء لدى كلٍّ من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. أما في سياق المحكمة الجنائية الدولية، تُنظّم مثل هذه الأمور في الإطار القانوني القائم المتعلق بمسائل المقبولية، وهي سمة دائمة من سمات نظام روما الأساسي المتوافرة في جميع مراحل مشاركة المحكمة في الحالات وليس فقط في سياق 'الإنهاء'.

٢٢- بحكم طبيعتها، تركز المحكمة الجنائية الدولية على ملاحقة عدد قليل من الأفراد، تاركَةً للنظم القضائية الوطنية التعامل مع المجرمين الآخرين. ويتوخى الإطار القانوني للمحكمة مساعدة المحكمة للولاية القضائية الوطنية، بما في ذلك تبادل المعلومات، مع مراعاة المحاذير القانونية اللازمة.<sup>١٠</sup> وعملاً بالمادة ٩٣ (١٠) من نظام روما الأساسي، يجوز للولاية

<sup>٩</sup> مستفاداً بصرف من Heller, K. J., "Completion Strategies", Leuven Centre for Global Studies, 2009,

على الموقع <http://www.ipp.ghum.kuleuven.be/publications/heller.pdf>

<sup>١٠</sup> في أوغندا على سبيل المثال، بالإضافة إلى التحقيق الذي قام به المكتب ومحاكمة كبار قادة جيش الرب للمقاومة، ومكتب تم تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية للتحقيق ومقاضاة الأفراد الآخرين.

القضائية الوطنية أن تطلب المساعدة القضائية من المحكمة.<sup>١١</sup> وقد مثّلت مثل هذه المساعدة من ولاية قضائية دولية إلى السلطات الوطنية سمة هامة من سمات استراتيجيات إنهاء أنشطة كلٍّ من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.<sup>١٢</sup>

### (ب) الوظائف المتبقية

٢٣- "الوظائف المتبقية" مصطلح يستخدم للإشارة إلى الالتزامات الجارية والقضايا العالقة التي لا يزال يتعين الوفاء بها بعد انتهاء الأنشطة القضائية الرئيسية في الحالة. وهي عادة تتضمن ما يلي:

(أ) إدارة الموارد البشرية، معاشات الموظفين مثلاً

(ب) تنفيذ الأحكام

(ج) حالة الأشخاص الذين تمّت تبرئتهم

(د) النظر في الطلبات المحتملة لإعادة النظر في الإدانة أو العقوبة<sup>١٣</sup>

(هـ) حماية الشهود

(و) إدارة المحفوظات، وضمان توافر سجلات القضية وغيرها من المواد للمحكمة نفسها ولغيرها من أصحاب المصلحة، ولا سيّما للولايات القضائية الوطنية

(ز) طلبات الاستماع الخاصة بتعديل التدابير الوقائية، على سبيل المثال الكشف للسلطات الوطنية عن المواد المحمية بغرض القيام بإجراءات في الولاية قضائية الوطنية

(ح) تنفيذ ورصد أوامر التعويضات

(ط) التوعية لغرض إبلاغ المجتمع المتضرر بنتيجة القضايا وتنفيذ الأحكام، وإنشاء مراكز إعلامية الخ.

٢٤- في حالة كلٍّ من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تمّ إنشاء آلية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتنفيذ عدد من المهامّ المتبقية لهذه المحاكم بعد الانتهاء من ولايتها وتفكيك المحاكم نفسها.

٢٥- أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، فلن تكون هناك حاجة إلى إنشاء هيئة خاصة للمهامّ المتبقية، لأن المحكمة نفسها، كبوصفها مؤسسة دائمة، ستظلّ قائمة وستضطلع بأي أنشطة متبقية تتعلق بالقضايا المنجزة كجزء من ولاية المحكمة بموجب النظام الأساسي. إلا أن اضطلاع المحكمة ببعض الوظائف المذكورة أعلاه يمكن أن تكون لها علاقات تآزر مع تعزيز أو مساعدة السلطات القضائية الوطنية.

٢٦- وعلاوة على ذلك، حسب ما تبيّن في تقرير المكتب بشأن التكامل، "يمكن أن تشمل مثل هذه الاستراتيجيات تقييماً لطبيعة المساعدة اللازمة لتمكين النظام القضائي للبلد المعني من التصدي لأي قضية متبقية من قبيل حماية الشهود وأي تحقيقات متبقية أو عمليات ملاحقة".<sup>(١٤)</sup> وفي هذا الصدد، فإن إدارة هذه الوظائف المتبقية وكذلك تكييفها مع السياق ما بعد القضائي في بلد معيّن من بلدان الحالات، إلى جانب أي تقييمات للمساعدة

<sup>١١</sup> قد تصبح هذه المساعدة في غاية الأهمية، خاصة عند نجاح الطعن في المقبولية.

<sup>١٢</sup> أنظر مثلاً الموقع: <http://www.icty.org/sid/10184>.

<sup>١٣</sup> تنصّ المادة ٨٤ على الحكم ذي الصلة من نظام روما الأساسي

<sup>(١٤)</sup> الفقرة ٢٠ من تقرير المكتب بشأن التكامل، ICC-ASP/11/24

بالمعنى المحدد في تقرير المكتب، تكون من بين الأمور التي سوف تنظر فيها المحكمة عند الانتهاء التدريجي للأنشطة المضطّلع بها في إطار الحالة.

### (ج) المسائل المتعلقة بالتركة

- ٢٧- لقد تم تعريف *التركة* في سياق الإجراءات الجنائية الدولية بأنها "تأثير دائم على تدعيم سيادة القانون في مجتمع معيّن، عن طريق إجراء محاكمات فعالة للمساهمة في إنهاء الإفلات من العقاب، مع تعزيز القدرات القضائية المحلية".<sup>١٥</sup>
- ٢٨- خلاف المحاكم المخصّصة، بالخصوص، لا تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بالأولوية بالنسبة للولايات القضائية الوطنية، والتي هي في نظام روما الأساسي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم. ولا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تتدخل إلا في حالة عدم وجود إجراءات وطنية حقيقية. وتقع المسؤولية أساساً على مكتب المدعي العام لتحديد استيفاء الشروط القانونية ذات الصلة لفتح التحقيقات، رهناً بالمراجعة القضائية، حسب الاقتضاء.
- ٢٩- بما أنّ الولايات القضائية الوطنية تتمتع بالأسبقية تلقائياً في نظام روما الأساسي، فإنهاء أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في حالة معينة لا يترتب عليه إعادة الأولوية للاختصاص الوطني - الذي يمكن القول أنه الحال بالنسبة للمحاكم المخصصة. بل فإن الانتهاء التدريجي من أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في حالة معينة من الحالات ممارسة تزامناً مع زيادة قدرة الولاية القضائية المحلية لممارسة أولويتها على الجرائم.
- ٣٠- في حين يمكن أن يُستفاد من المحاكم المخصصة فيما يتعلق بمسائل التركة، فإن وظائف المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد ينبغي أن تُفهم مرة أخرى في ضوء طبيعتها الخاصة. وخلاف المحاكم المخصصة، التي تعالج كلّ منها العديد من القضايا المتعلقة بحالة واحدة، يُعرض على المحكمة الجنائية الدولية عدد من الحالات ولا تعالج عادة إلا عدد محدود جداً من القضايا في كلّ حالة. ولذلك فإن تركتها على هذا النحو تكون أضيق نطاقاً من حيث البصمة التي ستترك في بلد الحالة - وفقاً لمبدأ أن المحكمة الجنائية الدولية تُكمل ولا تحلّ محلّ المحاكم الوطنية.
- ٣١- ووفقاً لذلك، وبالنظر إلى أن الأساس المنطقي لوجود المحكمة الجنائية الدولية هو المساهمة في إنهاء الإفلات من العقاب ومنع الجرائم في المستقبل، تهدف المحكمة إلى زيادة الأثر الإيجابي لكلّ أنشطتها، إلى أقصى حد منذ المرحلة الدراسة التمهيدية، إلى التحقيق، والمحاكمة وأوامر الأحكام وأوامر التعويض المحتملة. ويقوم الإعلام والتوعية، فضلاً عن علاقات العمل المهنية مع السلطات القضائية الوطنية، بدور هام في هذا الصدد.
- ٣٢- وتكتسي تركة مشاركة المحكمة الجنائية الدولية في حالة معينة بطبيعة الحال أعلى أهمية للبلد المعني، ولكن كما لكن تنطوي أيضاً على جانب عالمي، لأن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي جرائم تهمّ المجتمع الدولي ككل. إذ يمتد الأثر الوقائي المحتمل من نشر عمل المحكمة الجنائية الدولية ليشمل جميع الدول الأطراف و يتردد صدها في جميع أنحاء العالم.

(١٥) أدوات سيادة القانون للدول الخارجة من الصراع: تحقيق أكبر فائدة ممكنة من تركة المحاكم المختلطة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

٣٣- أوجز التقرير الثاني للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التكامل مجالات مواضيعية مختارة ترى المحكمة أنه ينبغي إبلاؤها اهتمام خاص في تخطيط وتقديم المساعدة لبناء القدرات من قبل الجهات الفاعلة الأخرى في نظام العدالة الدولية.<sup>١٦</sup> كما أنه أشار بوضوح إلى أنه، فيما يتعلق ببلدان الحالات، سيكون من المرغوب فيه تنفيذ مبادرات بناء القدرات في الوقت المناسب و على نحو مستدام، بحيث يكون قد تمّ تحقيق قدر كبير من الأعمال وأن السلطات الوطنية قد استفادت إلى أقصى حدّ من مشاركة المحكمة عندما تقترب أعمال المحكمة في هذه البلدان من نهايتها.

٣٤- كما اعترف بذلك في المشاورات غرينتري بشأن التكامل، يرتبط بناء القدرات ارتباطاً وثيقاً باستعداد دولة معينة لمعالجة الثغرات المحتملة على المستوى الوطني، بمساعدة من أطراف ثالثة/الجهات المانحة عند الاقتضاء.

٣٥- وعلاوة على ذلك، فإن النظام الوطني الذي يعمل بكامل طاقته من شأنه مساعدة جهود المحكمة في تناول المهام المتبقية، وبالتالي قد يؤثر بشكل إيجابي، من بين أمور أخرى، على تكاليف المحكمة المتعلقة باستراتيجية الخروج.<sup>١٧</sup> وكمثال عملي على ذلك، فإن حماية الشهود ودعمهم وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، سيضمن أنه بإمكان المحكمة أن تترك بأمان هؤلاء الشهود الذين هم في حاجة إلى التدابير الحماية، حتى وإن كانت المحكمة قد أتمت أنشطتها، بين أياد قديرة ولها دراية على المستوى الوطني بدلا من استمرار دعمها مالياً أو بصورة أخرى، أي بالترحيل أو بإعادة التوطين. وفي هذا الصدد، تعدّ أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة المسؤولة عن حماية الشهود وبرامج الدعم الضرورية التي يجب اتباعها طوال الوقت مشاركة المحكمة في بلد معيّن. وكما لوحظ في تقرير المحكمة لعام ٢٠١٢ بشأن التكامل، تعدّ المشاورات الوثيقة مع المحكمة أمراً أساسياً لضمان تنفيذ مثل هذه المشاريع تنفيذاً ناجحاً. إن تجربة المحكمة الجنائية الدولية في بلدان الحالات تجربة مهمّة ويجب أن تتقاسم بشكل مستمر مع الجهات الفاعلة الرائدة لمشاريع التكامل وتكرارها عند الحاجة.

٣٦- للعمل في هذا السياق أيضاً فائدة ضمان إتاحة الاستفادة القصوى من مشاركة المحكمة في بلد معين، ومن شأن ذلك أن يساعد على تجنب احتمال وجود فجوة بين وقت خروجها و الوقت التي تبدأ فيه السلطات الوطنية التصدي بنفسها وبشكل فعال للجرائم التي تدخل في اختصاص نظام روما الأساسي. وبعبارة أخرى من الناحية المثالية، عندما تكون المحكمة تقوم بأعمالها في بلد معيّن، على السلطات الوطنية أن تكون فعلاً جاهزة تماماً لمواصلة العمل على نحو فعال، إذا لزم الأمر.

٣٧- ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن مسألة التآزر بين المحكمة الجنائية الدولية وتعزيز السلطات القضائية الوطنية ينبغي ألا تعتبر فقط، أو حتى في الغالب، في سياق الانتهاء من أنشطة المحكمة في بلد الحالة. نظراً لميزة المحكمة الجنائية الدولية المكتملة، ينبغي جعل المساعدة للنظام القضائي الوطني في بلد الحالة متاحاً في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، ينبغي النظر في المساعدات الممكنة التي قد تكون المحكمة قادرة على توفيرها في هذا الصدد في جميع مراحل الإجراءات، من الدراسات الأولية إلى التحقيقات والمحاكمات وما بعد ذلك.

#### رابعاً- العمليات الميدانية - عنصر مهمّ بالنسبة لإنهاء أنشطة المحكمة في حالة معينة

٣٨- من المسلّم به أن إحدى الطّرق الملموسة لوضع مواصلة النظر في مسألتنا إنهاء الأنشطة والتركّة في نطاق وشكل في سياق المحكمة الجنائية الدولية هو أن يُنظر إلى هذه المسائل من خلال منظور العمليات الميدانية للمحكمة.

<sup>(١٦)</sup> كان الهدف من التقرير وضع أساس لمزيد من المناقشات مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تقوم بالمبادرات ذات الصلة بالتكامل، وفي هذا الصدد، ستحلّ تعليقاتنا، الموجهة بواسطة أمانة جمعية الدول الأطراف في ضوء ولايتها الجديدة، محل تقدير كبير من قبل المحكمة.

<sup>(١٧)</sup> تقرير المحكمة عن التكامل، الفقرة ١٩، ASP-ASP/11/39

إذ إن الحضور الميداني والعمليات الميدانية مسألتان مرتبطتان ارتباطاً عضوياً بالأنشطة القضائية للمحكمة في الحالات، ومن جوانب عدّة، تمثلان "وجه المحكمة" ضمن أصحاب المصلحة الوطنيين.

٣٩- منذ عام ٢٠٠٥ والمحكمة تُنفذ ولايتها في البلدان باستخدام الوضع مختلف أشكال العمليات الميدانية مثل البعثات الاستكشافية والبعثات الدورية؛ ونشر وظائف معينة محدودة ومؤقتة؛ ووجود مكاتب ميدانية ومحددة زمنياً وقابلة للقياس و/أو بلدان الحالات أو بالقرب منها، وزيارات القضاة للموقع. إن العمل الميداني يتطلب إجراء تحقيقات، وضمان وضمان حماية الشهود والضحايا، وتمكين الضحايا من ممارسة حقوقهم القانونية من مشاركة و تعويض، وتنفيذ أنشطة التوعية الفعالة الموجهة إلى المجتمعات المحلية المتضررة، ومساعدة أفرقة المحامين (الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا)، والصندوق الاستئماني للضحايا، وضمان أمن الموظفين العاملين في بلدان الحالات والسفر إليها، وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والدعم اللوجستي والإداري والطبي.

٤٠- في ظل ظروف معينة، مثل تدهور الوضع الأمني، أو تقلص الأنشطة القضائية، أو عدم التعاون في تنفيذ ولاية المحكمة لفترات طويلة من الزمن، قد تشجع المحكمة في حذف وجود ميداني في البلد في حين تواصل رعاية الأنشطة الجارية بطريقة مختلفة، من خلال بعثات من المقر مثلاً، أو غير ذلك من أشكال المشاركة الميدانية مثل بعثات من الحضور الميداني في البلدان المجاورة. وقد تحدث مثل هذه الحالات لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية وخلق الكفاءات على المستوى الميداني.

٤١- في تقرير المحكمة بشأن استعراض العمليات الميدانية، وفي إطار الجزء باء "العوامل الرئيسية التي تؤثر في العمليات الميدانية"، وهي قائمة غير حصرية من العوامل التي تؤثر ليس فقط على الأنشطة الميدانية يوم بعد يوم، وإنما أيضاً على ما يتم تقديمه من مختلف أشكال العمليات الميدانية.<sup>١٨</sup> ومن المتوقع أيضاً أن هذه العوامل ستؤجّه استراتيجية إنهاء أنشطة المحكمة في حالات معينة. ويوضح التقرير ذاته، بالتفصيل، الارتباط القائم بين مختلف أشكال العمليات الميدانية والتطورات القضائية في حالات معينة. ويؤكد أنه، إذا كان ينبغي أن تعمل المحكمة في حالة معين بواسطة حضور ميداني، يعدّ إصدار الأحكام (إذا لم تبق هناك أي قضايا أو أي تحقيقات أخرى عالقة) لحظة قضائية حاسمة للبدء في تقليص هذا الحضور استعداداً لإنهاء الأنشطة وفقاً لأي استراتيجية إنهاء معدّة.<sup>١٩</sup>

٤٢- وينبغي التأكيد على أنه، حتى الآن، لم يحدث هذا السيناريو في أي من الحالات المطروحة أمام المحكمة. ومع ذلك، فقد شهدت المحكمة إنهاء عملياتها الميدانية في بلد قرب بلد الحالة (دارفور/السودان)، وهي تشاد، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الأنشطة الميدانية. وكانت احتياجات العمل القضائي فيما يتعلق بقضية المدعي العام ضد عبد الله بندا أبكر نورين و صالح محمد جريو جاموسين منذ ذلك الحين تُلبى من خلال بعثات توفّد من المقر، حسب الحاجة. وفي أوغندا، نُفذت المحكمة استراتيجية الصيانة منذ عام ٢٠١١، وبالتالي قلّصت حضورها الميداني على مرّ السنين، واستخدام الحد الأدنى حالياً من الموظفين المسؤولين عن إدارة وحماية الضحايا الشهود والتوعية، وتنفيذ مشاريع الصندوق الاستئماني للضحايا ومشاركة الضحايا والمسائل المتعلقة بالتعويض.

<sup>١٨</sup> الفقرتان ٢١-٢٢ من التقرير بشأن استعراض العمليات الميدانية، ICC-ASP/9/12

<sup>١٩</sup> الفقرتان ١٧-٢١ من التقرير بشأن استعراض العمليات الميدانية، ICC-ASP/9/12



٤٣ - وقد اكتسبت المحكمة الخبرة في مجال إنهاء العمليات ليس فقط من وجهة نظر لوجستية وإدارية، وإنما أيضا من حيث وضع خطة تدريبية مصممة خصيصا للموظفين المحليين. وقد دعمت هذه الخطة الجهود المبذولة من أجل إعادة إدماج هؤلاء الموظفين في سوق العمل المحلي، كما سمحت لهم بتطوير المهارات والكفاءات الجديدة. وينبغي ينبغي أن تكون هذه التجربة جزءاً من الموارد البشرية في أي استراتيجية تتعلق بخروج المحكمة.

## خامساً - الخاتمة

- ٤٤ - يهدف هذا التقرير إلى توضيح المفاهيم الأساسية وتقديم الاعتبارات الأولية من أجل توفير أساس لإجراء مزيد من المناقشات بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المسائل المتعلقة بإنهاء أنشطة المحكمة وتركتها، وأوجه التآزر المحتملة مع تعزيز السلطات القضائية الوطنية في إطار عمل المحكمة الجنائية الدولية.
- ٤٥ - وتوفر استراتيجيات وتجارب المحاكم الدولية والمدولة الأخرى في مجال إنهاء الأنشطة أساساً مفيداً للغاية لمناقشة منظمة لإنهاء الأنشطة في إطار المحكمة الجنائية الدولية، كما هو موضح في هذا التقرير - على الرغم من بعض الاختلافات الجوهرية نظراً لطبيعة المحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة دائمة . وستستمر المحكمة حثماً كان ذلك ممكناً ومُجد في الاستفادة من الخبرات ومن الدروس المتعلمة من المؤسسات الأخرى في التخطيط للمسائل ذات الصلة.
- ٤٦ - يعدّ إنهاء أنشطة المحكمة في حالة من الحالات بالمعنى القضائي هي في الغالب مسألة تخص استراتيجيات الادعاء العام والتطورات القضائية وليست من المسائل التي تدخل في نطاق ولاية مكتب الجمعية فيما يخصّ التكامل.
- ٤٧ - غير إن مشاركة المحكمة في بلدان الحالات ينشئ فعلاً العديد من الفرص المختلفة للتآزر بين أنشطة المحكمة الخاصة من جهة والأهداف التي يرمي إليها نظام روما الأساسي على نطاق أوسع من ناحية أخرى، وبالمختص تعزيز السلطات القضائية الوطنية - وهو أحد الأهداف الرئيسية الذي اعترفت به جمعية الدول الأطراف مراراً وتكراراً وفقاً لمبدأ التكامل الذي إنما هو أساس نظام روما الأساسي بأكمله.
- ٤٨ - وقد نوقشت الإمكانيات التي ينطوي عليها مثل هذا التآزر سابقاً في العديد من تقارير المحكمة، ولا سيما التقرير الثاني للمحكمة عن التكامل،<sup>٢٠</sup> الذي قُدّم إلى الدورة ١١ للجمعية، والذي أشارت فيه المحكمة إلى عدّة مجالات حيث يمكن الخبرة الخاصة بالمحكمة أن تفيدي في الجهود المبذولة من أجل بناء القدرات الوطنية.
- ٤٩ - وتعتقد لمحكمة اعتقاداً راسخاً أن تقديم المساعدة إلى نظام العدالة الوطني في بلدان الحالات ينبغي أن يُتاح في أقرب وقت ممكن لمعالجة الحالات التي لا تخضع لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي النظر في أوجه التآزر مع أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في جميع جوانب مشاركة المحكمة في الحالة - و ليس فقط فيما يتعلق بالانتهاء من الأنشطة.
- ٥٠ - وستواصل المحكمة النظر الداخلي في المسائل التي نوقشت في هذا التقرير، وتتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل مع الدول الأطراف و غيرها من الجهات المعنية.